منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تنسيق الجهود الحكومية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق

ورقة سياسات

الشبكة العربية للباحثات والباحثين الشباب في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (YSRN):

تكونت الشبكة في مايو/آيار 2021 في إطار التعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات AFA والصندوق الوطني للديمقراطية NED، وتسعى الشبكة إلى تعزيز المعرفة الخاصة بالاحتياجات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات المعرفية والعملية لأعضاء الشبكة بتقديم مجموعة من التدريبات والاجتماعات في موضوعات متعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تسعى إلى تخريج جيل جديد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين في المنطقة يمكنهم إنتاج معرفة نقدية (علمية) حول الوضع العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

وكأحد أنشطة الشبكة تصدر سلسلة من أوراق السياسات الخاصة بوضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA):

مؤسسة بحثية عربية مستقلة، تعمل كمنصة لتفاعل الخبراء والباحثين لإنتاج معرفة وخطاب بديل في منطقتنا. تساهم في فتح مساحات وخلق خطاب وطرح رؤى وسياسات بديلة في المنطقة العربية لمختلف الفاعلين في المجال العام. وذلك لتجسير الفجوة بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والنخب السياسية المختلفة. للمساهمة في الوصول لمجتمع يعتمد العلم مرجعيةً في المجالات الاجتماعية المختلفة كطريق للعدالة والديمقراطية والتحرر بشقهم السياسي والاقتصادي/ الاجتماعي، يحتفي بالتنوع الثقافي ويقوم على مبدأ المواطنة والمساواة. www.afalebanon.org

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإنتاج علمي يساهم في تطوير المعرفة والوعي بأوضاع المنطقة العربية وقضاياها، طرح بدائل على مستوى السياسات والخطاب والكوادر وحتى المساحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتعامل مع قضايا المنطقة ومشكلاتها، وسد الفجوة بين مكونات المجال العام من مجتمع مدني وأكاديميا وصنّاع قرار. وذلك من خلال إنتاج المعرفة وتمكين مختلف الفاعلين في المنطقة العربية من الاستفادة منها. وذلك عبر برنامجين تندرج تحتهما الموضوعات المختلفة ذات الصلة، البرنامج الأول حول التحولات السياسية والحركات الاجتماعية، والثاني عن العدالة الاجتماعية واللامساواة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هذا الإصدار لا يعبر عن رأيي كتابه/ كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي أو أي من شركاءه.

الصور المستخدمة في الإصدار كلها من مصادر مفتوحة.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تنسيق الجهود الحكومية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق

ورقة سياسات

م. م. هند شاكر محمود

مراجعة منهجية

منتدى البدائل العربي للدراسات

مراجعة تقنية

علي المعموري

باحث عراقي متخصص بعلم السياسة يركز على الاجتماع السياسي والسياسات العامة

تدقيق لغوي

أحمد الشبيني

تصميم

محمد علاء

يعاني العراق نتيجة تراكمات كثيرة لمختلف عهود الحكم التي شهدتها الدولة العراقية الحديثة، إذ يعاني من ترهلات ومشاكل قانونية، قادت إلى وجود نوع من الضعف في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي قد يقود آخر الأمر إلى حدوث فوضى سياسية، وتبديد للجهد الحكومي المبذول[1]، لأن عدم وجود تنسيق بين الوزارات الحكومية والمؤسسات يعمل على انتشار الفوضى السياسية وعدم معرفة الجهود الحكومية المبذولة، لذلك فعملية تنسيق الجهود الحكومية بين الوزارات المختلفة ستؤدي إلى تحسين عملية التنمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمات العامة... إلخ) وذلك لتحقيق الغرض الرئيسي من عملية التنمية وفق أهداف التنمية المستدامة 2030، التي يسعى العالم إلى تحقيقها وتكون من ضمن تنسيق العمل الحكومي بين المواطن والمؤسسات الحكومية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاستعداد للأزمات، بما في ذلك التخطيط المستمر للطوارئ يُعد من المهام الحكومية التي تسعى إليها الحكومة لإرساء الاستقرار وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ووضع وتفعيل آلية لتنسيق السياسات الحكومية يجعلها قادرة على تسهيل العمل بين المؤسسات الحكومية والمجتمع من جانب، والمؤسسات الحكومية مع المنظمات الدولية ووكالة الأمم المتحدة من جانب آخر.

فضلًا عن التنسيق المتواصل المحلي بين المنظمات المحلية وإجراء التخطيط الإستراتيجي ووضع إطار لعمل السياسات الحكومية ضمن الاستعداد والتخطيط الاستباقي للأزمات، والرؤية تكمن في تنسيق الجهود الحكومية لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق، عن طريق البيانات والمعلومات واستقراء وضع الدولة الحالي الذي له تأثير كبير في معرفة ما يتوقع في المستقبل لتحقيق الاستقرار الثلاثي ولضمان الحقوق.

فالأهمية الفعلية لتنسيق الجهود الحكومية هي توحيد الرؤية إزاء الإستتراتيجيات التي قد لا تتواءم في بعض الأحيان مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تطبق الإستراتيجيات المطروحة، سعيًا إلى تطبيق سياسات عامة تحقق الاستقرار المجتمعي والحكومي في آن واحد، وبذلك يتسنى تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2].

خبرات دولية في هذا المجال:

بدأت النهضة في بعض البلدان على أسس تقويمية وتنموية، ففي سنغافورة (بعد انفصالها عن ماليزيا في عام 1965) كانت نهضتها من دولة ضعيفة إلى دولة قوية بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة والمتسقة، التي أدت إلى أن تكون في الوقت الحاضر من أبرز الاقتصادات العالمية[3].

فالتنمية الاجتماعية مكملة للتنمية الاقتصادية، وذلك التمازج الفعال جعل من تجربة سنغافورة مثالًا يحتذى به بين الدول، لأن القيادة المحلية المنضبطة والمطبقة للقانون بعيدًا عن الولاءات الفرعية وسرعة التجاوب مع التغيير من قِبَل القيادة المحلية والرضا الشعبي عن توحيد السياسات للوصول إلى دولة تنموية عالمية، كان الحافز الأساسي للاتساق بين السياسات.

فالعراق في حاجة إلى تطوير في السياسات التنموية والقيادات المحلية التي تعمل وفق القانون وليس بالاستثناءات القانونية، ففي بداية الثمانينيات بدأت سنغافورة بثورة الحاسوب فتطورت إستراتيجية تقنية المعلومات في سنغافورة بشكل كبير، وكان ذلك عن طريق البنية التحتية للمعلوماتية، لتصبح المركز العالمي لخدمات رجال الأعمال وخدمات النقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق آسيا، وكان هذا باستخدام الاقتصاد المعرفي الذي يسعى إلى تنسيق الجهود للبلاد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[4].

بالرغم من إدراك سنغافورة حجم التكلفة الباهظة نتيجة النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والمشاكل الداخلية كما في العراق، وما حصل في عام 2014، والتي عانت من ويلاتها وآثارها المدمرة دول قريبة منها، فقد قررت أن تنأى بنفسها عن الانخراط في تلك القضايا والانصراف إلى بناء السلام والاستقرار الكفيل بجعلها تحقق ما تصبو اليه بأقل الخسائر.

فالأمل في مستقبل واعد شكَّل محور اهتماماتها وسياساتها وتطلعاتها، وهذا قادها إلى الاستشارة والعمل، وكذلك كان الحال مع العراق الذي بات يستخدم توحيد السياسات الحكومية عن طريق توحيد البيانات بين الوزارات الحكومية وجعلها تتميز أكثر باستخدام الذكاء الاصطناعي الذي سيصبح ذا انتشار واسع في المستقبل القريب.

إستراتيجيات أساسية للتنسيق بين الأطراف المشاركة في العملية التنموية:

من الضروري أن يهتم صانع القرار السياسي بتنسيق الجهود الحكومية وحماية حقوق الإنسان والممتلكات العامة للدولة من المؤسسات الحكومية المحلية والدولية واستخدام إستراتيجيات تسعى إلى التعاون المشترك ليس فقط في الجانب المحلي وإنما في جانب التعاون الدولي الذي يضيف المهارات والأفكار والسياسات المطبقة الناجحة في بلدانهم وإعداد خطط وإستراتيجيات بديلة في حالة عدم تطابق السياسات الدولية مع السياسات المحلية في العراق.

من الضروري أن تكون هناك سياسات بديلة للظروف الطارئة والأزمات، فالعراق يعاني من التفاوت في القضايا المهمة في المجتمع، منها: التعليم والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل، إذ لا زالت الفجوة كبيرة بين الخدمات التي تقدمها الحكومة، ما يؤدي إلى عدم وجود تنسيق مع الجهود الحكومية[5].

ويعزى ذلك أيضًا إلى التوزيع العادل في الموازنة العامة للدولة إذ إن موازنة العراق تسير نحو موازنة البنود وليس موازنة البرامج[6] والفرق واضح فيما بينهما، لأن موازنة البرامج تعمل وفق الأهداف المحددة لكل مؤسسة حكومية. لذلك تُعد من أفضل الموازنات، فليست كل الحكومات جاءت من دون برنامج حكومي، لكن الإرادة السياسية ورضا الشعب هي من تحدد سير العمل الحكومي في أغلب الأحيان كما حصل في حكومة عادل عبدالمهدي.

وتسعى الحكومة في أغلب الأوقات إلى سد احتياجات المؤسسات الحكومية وفق الموازنة الحكومية المخصصة لها فإن لم تكن في حاجة إليها يتم تحويلها إلى مؤسسة أخرى أكثر احتياجًا، ولكن كانت هناك المشاكل السياسية وانهيار الحكومة وتغير رئيس الوزراء في عام 2019، عادل عبد المهدي، الذي

كان من المفترض أن تكون موازنة البرامج وفق البرنامج الحكومي الذي أتى بهِ[7].

لكن الأمر سبب ارتباكًا في موضوع التصويت والتنفيذ، ما أدى إلى عدم نجاح الموازنة لارتباطها بالإرادة السياسية، فالاستقرار السياسي والحكومي له تأثير كبير في مدى التنسيق الحكومي بين المؤسسات لتتم عملية توزيع الحقوق والنتيجة تكون استحسان رضا الشعب عن السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

التكامل في السياسات الحكومية مقوم أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يشكل التكامل في السياسات الحكومية مقومًا أساسيًّا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز القدرة التنافسية ونجاح الاندماج بين المؤسسات، وذلك يكون وفق سياسات تنموية، معززةً بذلك درجة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المحلي والإقليمي في المنطقة، لكن في الواقع هناك غياب وفجوة في تنسيق السياسات الحكومية ولا سيما في ظل عدم التكامل العربي، أولًا بين البلدان العربية، والسياسات المحلية في العراق ثانيًا.

وأقرب مثال على ذلك: غياب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية فكل منهما يسير في اتجاه ما يكون مناسبًا له، فالسياسة النقدية تابعة للبنك المركزي العراقي والسياسة المالية تابعة لوزارة المالية، في المقابل من ذلك لا يمكننا القول إن كلًّا من المؤسستين يسيران في الاتجاه المعاكس، لكن هناك تنسيقًا بالقدر المطلوب مع تمتع البنك باستقلالية ضمنها القانون لتحقيق أهدافه[8].

وأيضًا لا غنى عن الاستثمارات الأجنبية في العراق التي تُعد من أهم المصادر التمويلية، التي تعاني من عجز تجاري هيكلي وتحتاج إلى دعم من المؤسسات الحكومية لتساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع نسبة النمو والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين بيئة الأعمال بإستراتيجيات مفعَّلة بالقوانين الجديدة لحماية المستثمر والتنسيق بين الحكومة المحلية والمستثمر الخاص لتسهيل التجارة الخارجية وتحسين البنية التحتية.

آليات تتيح لصانع القرار اتخاذ السياسات الملائمة:

وعن طريق ما تم طرحه في ورقة السياسات يتم التوصل إلى أهم التوصيات التي تتيح لصانع القرار اتخاذ السياسات الملائمة للبلاد وتكمن أهمية التنسيق في:

لتحقيق التكامل في السياسات العراقية من الضروري توحيد الرؤى المختلفة لصانعي القرار السياسي وتنحية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدًا عن التقلبات السياسية للبلاد، ويكون هذا عن طريق رسم السياسات والتكامل على مستوى رؤية موحدة للاتجاهات السياسية ومستوى الأمن والدفاع والتخلص من الإرهاب المهدد لبناء التعايش السلمي.

مواجهة التحديات والأزمات تتم بوضع إستراتيجيات من قِبل صانع القرار السياسي وفق الركيزة الأساسية الاقتصادية أو الاجتماعية التي في حاجة إلى وضعها لتحسين ظروف المجتمع نحو الأفضل وتماشيًا مع بقية دول العالم المتقدم، واقتراح سياسات بديلة وقت الأزمات والطوارئ وهذا سيؤدي إلى بقاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية مستقرة نوعًا ما من دون التأثر بالعوامل الخارجية، ومن التوصيات: جذب المستثمرين وإعطاؤهم الثقة بحفظ حقهم وفق قوانين المستثمر والعمل على التأمين الصحي لتجنب ما يحصل في المستقبل من أمراض فتاكة، مثل كورونا، وتحسين التأمين الاجتماعي للعمال وبيئة القطاع الخاص.

استعراض التجارب التنموية الناجحة في البلدان المتقدمة سيحفز صانع القرار على اتخاذ السياسات المناسبة لمنع التضارب والتناقض والاستعداد المحلي بتوحيد الهوية الوطنية والابتعاد عن الأيديولوجيات الفرعية التي تؤدي إلى الانقسام المجتمعي، الذي يصعِّب اتخاذ السياسات الملائمة، فالخلل يكمن

فـي الآراء غيـر الموحـدة فـي اتخـاذ القـرارات الحاسـمة بشـأن القضايـا المحوريـة، مثـل: الفسـاد والمحسـوبية، والمحاصصــة الطائفيــة.

تنميـة المـوارد الطبيعيـة عـن طريـق إعـادة تدويـر المنتجـات القابلـة للتدويـر والتوجـه إلـى اسـتخدام بدائـل الوقـود وترشـيد الطاقـة الكهربائيـة وترشـيد اسـتخدام الميـاه وتنميـة السـياحة والمـوارد البشـرية، عـن طريـق التخلـص مـن ظاهـرة التصحـر والحفـاظ علـى البيئـة وزراعـة الأشـجار دائمـة الخضـرة للمحافظـة علـى مسـتوى المنـاخ النقـي الخالـي مـن الملوِّثـات، للوصـول إلـى الاعتمـاد علـى المصـادر المتنوعـة مـن الدخـل والتوزيـع العـادل للدخـل.

الابتعـاد عـن المشـكلات السياسـية التـي تؤثـر فـي توحيـد القـرارات والخطـط بيـن المؤسسـات الحكوميـة وتقييم مـدى الاحتياجـات وتلافـي الخلـل بيـن المؤسسـات والأحزاب السياسـية.

توحيد السياسات الضريبية بتطبيق الوسائل الضريبية المباشرة وغير المباشرة على السلع والخدمات.

الاهتمـام بالاسـتثمار الأجنبـي وتسـهيل الإجـراءات بالاتسـاق مـع الحكومـات المحليـة لتطويـر العمليـة التنمويـة، والاسـتقرار السياسـي كفيـل باسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبـي إلـى البـلاد والعمـل علـى حمايـة المسـتثمرين وفـق القانـون العراقـي.

تشكيل صناديق للأجيال القادمة وضمان حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة:

يوجـد اختـلاف بيـن البلـدان فـي الحجـم والإدارة وطبيعـة المـوارد وترتيـب القطاعـات، فالبلـدان الريعيـة ومنهـا العـراق تتأثـر بتقلـب الميزانيـة العامـة للدولـة، بقـدر إنتاجهـا مـن النفـط وبذلـك تختلـف النتيجـة تبعًـا للتنسـيق الـذي يتأثـر بحجـم النفقـات والإيـرادات الحكوميـة السـنوية للبـلاد تبعًـا لأسـعار النفـط، لذلـك فالاسـتفادة مـن التجـارب التنمويـة الناجحـة، مثـل تجربـة سـنغافورة سـيحفز صانـع القـرار علـى اتخـاذ تدابيـر وسياسـات متسـقة مـع طبيعـة العـراق لتلافـي قضايـا الفسـاد والمحسـوبية والمحاصصـة الطائفيـة للوصـول إلـى الـرأي السـديد حـول توحيـد السياسـات الحكوميـة والتنسـيق فيمـا بينهـا.

المصادر

1- المركز المشترك للتنسيق والرصد، الأمانة العامة لمجلس الوزراء تدعم الجهود التنسيقية على المستوى الوطني للاستعداد والاستجابة لمخاطر الكوارث، متاح على الرابط الإلكتروني أدناه:

https://jcmc.gov.iq

2- وزارة التخطيط العراقية، برنامج التعاون الداخلي والخارجي في مجال التعاقدات الحكومية، للمزيد ينظر الرابط أدناه:

https://old.mop.gov.iq/office_ministry/view/details?id=19

3- ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستتراتيجية والدولية، 2018، ص271.

4- مذكرات لي كوانيو، قصة سنغافورة، ترجمة هشام الدجاني، العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2007، ص500.

5- تقرير التنمية البشرية لعام 2009 التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، السياسات التي تشارك في تعزيز نتائج التنمية البشرية، ص95.

6- سعود جايد، وآخرون، استخدام موازنة البرامج والأداء أداة للتخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية (دراسة تطبيقية في جامعة المثنى)، ص5.

7- أسعد كاظم شبيب، قراءة في المسائل الأساسية من المنهاج الوزاري (2018-2022)، للمزيد ينظر الرابط أدناه:

abaa.org/arabic/authorsarticles/17205

8- علي محسن إسماعيل، السياسة النقدية في مواجهة التحديات (2015-2016)، البنك المركزي العراقي، 2017، ص20.